المسار الصعب نحو الديموقراطية (١)

الحياة - ٨٩/٤/٣٠

غسان سلامه *

■ الصديق سعد الدين ابراهيم، استاذ علم الاجتماع في القاهرة، يشعر برياح الديموقراطية تهب على العرب من كل حدب وصوب. وهو يشير بالذات الى الانتخابات في العراق وتونس، والى استمرار الحكم البرلماني في السودان، بالاضافة للدستور الجزائري الجديد، وحرارة المعارضة الرسمية في مصر، ناهيك عن العرائض الديموقراطية المطالبة بعودة البرلمان في الكويت. ويضيف سعد ان المثقفين الراغبين في بحث مسالة الديموقراطية لم يجدوا مكانا سوى قبرص للاجتماع سنة ١٩٨٣، بينما هناك اليوم غير عاصمة عربية قادرة على استقبالهم، وفي الوقت نفسه، تنشط المنظمة العربية لحقوق الانسان بهمة رئيسها الجديد الاستاذ ابيب الجادر، وتتعدد فروعها هنا وهناك، بل وتنشأ روابط محلية تنافسها.

مستقبل الديموقراطية

على هذا التفاؤل بمستقبل الديموقراطة، قد يكون الجواب الوحيد المناسب هو القول بان التفاؤل هو الشعور الوحيد الممكن، لا لاعتبارات واقعية، بل لاننا لا نتساءل عن مدى النجاح عندما نركض بقريب مريض الى مستشفى. فالمريض بحاجة لعلاج، ايا تكن حظوظ المعالجة بالنجاح. والبلاد العربية بحاجة ماسة للانفتاح الديموقراطي، ايا تكن حظوظ الانفتاح بالنجاح. المسالة ليست اذن بالتفاؤل او عكسه، وانما هي بلمس هذه الحاجة، التي تتحول لحسن الحظ مطلبا واسعا عند الناس، وبمحاولة التوصل اليها بشتى الوسائل. وهذا بالذات ما شغل عددا من المثقفين والسياسيين العرب الذين اجتمعوا مؤخرا في عمان بحثا عن سبل للانتقال السريع او المتدرج من التسلط والقمع الى رحاب التعددية السياسية.

في نص قصير بعنوان «نحو عقد اجتماعي عربي جديد»، نشر منذ سنتين، حاولت التذكير بلحظة دستورية عبرنا خلالها من طرق الحكم السائدة الى نوع جديد من التعامل مع السياسي. ورأيت انذاك ان هشاشة تلك اللحظة قد نأت اساسا من الالتباس الحاصل بين التاقلم مع الممارسة الدستورية من جهة وبين تكريس الهيمنة الغربية من جهة أخرى. لذا قامت فئات تقليدية واسعة تؤكد على عمالة بعض النخب المحلية وتنادي بسقوطها بالنظر لكون تلك النخب قد خطت خطوة اضافية في مجال الخروج على الجماعة، فهي بدأت بالتعامل مع الغرب المسيحي، وانتهت بالتماثل معه، ضاربة عرض الحائط بالتراث والتقليد. ولقد حاولت تحديد هذا الالتباس العميق في حالات كالسلطنة العثمانية ومصر والعراق ولبنان، حيث ادى رفض السيطرة الغربية الى رفض «الهدية الدستورية الملغومة» التي حملها الغرب معه، في الحركة نفسها، ولاحظ عبدالله العروي مسارات مشابهة، بل اكثر وضوحا في المغرب العربي، حيث «لم تمثل السلفية والوطنية الا وجهين لحركة واحدة».

ولقد نشأت الدول الوطنية المعاصرة لتتبنى طروحات هذه اللحظة ومؤسساتها خلال فترة انتقالية، كانت تناهز في الاجمال عمر النخبة التي حكمت البلاد في الفترة الواقعة من على جانبي تاريخ استقلالها، تلك النخبة التي كان رجالها امثال مصطفى النحاس، ونوري السعيد، وفارس الخوري ورياض الصلح. هؤلاء مارسوا نوعا من الامتداد المترهل للحظة الدستورية الاولى داخل الكيانات التي حكموها. وكانت ممارستهم مليئة بالشوائب، لاسباب عديدة اهمها انهم انفسهم لم يكونوا مستعدين للدفاع عنها، فكانوا بذلك من المساهمين في تخريبها وتقويض اسسها. وفي ذهننا جميعا أمثلة كثيرة على رضائهم بربط الممارسة الدستورية باعتبارات أخرى ذاتية او فئوية. وقد تكون حادثة ٤شباط (فبراير) ١٩٤٢ في مصر المثال الافضل لهذا الالتباس. المتكرر بين ارادة الاجنبي، وبين اسس الحكم الوطني. كما ان الانتخابات النيابية التي عمل فيها نوري السعيد تزويرا امثلة أخرى عن قيام النخب المحلية بضرب صدقية مؤسسات اللحظة الدستورية الاولى، بهدف الاستمرار الاناني في السلطة.

التمازج الكاذب

من هنا قيام نوع من التمازج الكاذب الذي يفسر حاليا ذلك الهوس بالاصالة الذي بلغ في العديد من الاماكن والكتابات، حدا قريبا من الانتحار الثقافي. وان قرأنا الروايات، وشاهدنا المسرحيات، لوجدنا ان الشعور بالتشوه يملأها الافعام. والتشوه مصدره كذب المزج الثقافي اساسا. وهو أمر كانت فئات متنورة تشعر به، دون ان تجد له في الواقع حلا، منذ اللحظة الاولى.

لكن اللحظة الدستورية (او الليبرالية الفاشلة لكونها سطحية وانتقائية) ما لبثت ان سقطت امام ضربات ضباط القوات المسلحة، في مصر وسورية والعراق وغيرها، بينما لم تشهد الملكيات (باستثناءات قليلة في الزمان والمكان) تفتحا دستوريا حقيقيا. كان هؤلاء الضباط في الاجمال ابناء الحداثة المؤسسية نفسها. فهم تعلموا في المدارس التي انشأت وفقا لطراز غربي، ودخلوا في الاحزاب التي نشأت اساسا كفكرة غربية استعملت لشن الحرب على الغرب، وتسلقوا السلم الاجتماعي في مؤسسات عسكرية انشأها في الاجمال ضباط اجانب. وفي مدارس حربية بنيت على نمط ساندهورست وسان سير، لهذا حملت المؤسسات العسكرية نوعا من التجذير لفكرة العصرنة، وراحت تتهجد على الغرب وهي تستعمل أطره الفكرية ووسائل اتصاله. وابتعدت هذه التجمعات بالذات عن الدين كمكون للثقافة السياسية، لدرجة التحالف مع الحزب الشيوعي ايام قاسم في العراق، او لمحاولة طمر الدين على الطريقة الالبانية كما حصل في سورية عشية حرب ١٩٦٧.

وان كانت الليبرالية الدستورية قد انتجت في السابق تحفظات تقليدية عليها، فهذه التعبوية العسكرية ستنتج رفضا شاملا لها سيتحقق اساسا من خلال انتشار النزعات السلفية والاصولية المنتشية بهزيمة المؤسسات العسكرية في ساح القتال وبالتحريض المستمر على أشكال العصرنة والحداثة. وان كان التمازج بين ثقافة مطلع القرن والليبرالية الغربية قد بدا كاذبا، فان التمازج بين ممارسات حكام اليوم والاشتراكية والتقدم اللذين ادعوهما بدا شديد الكذب. لذلك ولأسباب أخرى ايضا، جاء رفض هذه البنى السياسية العسكرية حادا. وان كان هذا الرفض لم يؤد لسقوط هذه البنى، فهو ارغمها على الاقل، على اتباع سياسات كانت اكثر فاكثر تسلطية وقمعية، في النهاية الى انقطاعها الكامل عن الناس.

اما المحرك الاساسي للعبة السياسية بأسرها، فهو على الارجح، قيام الحدود الدولية في المنطقة المسماة غرب اسيا، ولقد لاحظ كثيرون (ومنهم خلدون النقيب) ان معاهدات ترسيم الحدود في الجزيرة العربية ادت في واقع الامر الى تعديل جوهري في معنى السياسة. فتلك المنطقة كانت قد شهدت تنظيما للتعددية الاجتماعية (اساسا القبلية) يقوم على الامكانية المستمرة للفرع المعارض بأن ينفصل عن جذع ليستقل، او ليتحالف مع جذع اخر. ولقد لعبت الحاجة المادية، واللعبة القبلية دورا في هذه الدينامية المتواصلة من الفك والربط والانفصال والتحالف. وكان القانون الاساسي هو قانون نزوح المعارض الى حيث يشاء.

القبائل والافخاذ

كانت القبائل (او الافخاذ، او العشائر)، غير الراضية عن وضع، قادرة على مغادرة مكان اقامتها الى مكان اخر. وابناء الجزيرة العربية يعرفون تماما ذلك التاريخ الطويل وغير المنقطع من الترحال المبني لا على قساوة البيئة فحسب، وانما على قساوة البشر وظلمهم ايضا. فكم قبيلة انتقلت من نجد نحو الخليج، ومن الاحساء شمالا نحو العراق وسورية. ومن الداخل للشاطىء، ومن الجنوب للشمال، بل من اليمن لعمان، كانت الجماعة غير الراضية ترحل. وكثيرا ما كان هذا النزوح نهائيا. بل كثيرا ما ادى هذا النزوح الى تأسيس بلاد بأسرها (كما حصل في الكويت) او الى السيطرة السياسية على بلاد قائمة بينما ادى نزوح اخرين الى اندثارهم السياسي.

بكلام أخر كانت التعددية الاجتماعية (القبلية) قاعدة التعددية السياسية وشكلها في الآن معا. فالجماعة السياسية كانت صورة امينة عن العشيرة. والتحزب السياسي كان مرآة، في الغالب من الاحوال، عن العصبية الخلدونية. لذا أدى نشوء الدول المعاصرة في منطقة الخليج، لا سيما تلك التي حددت معاهدة العقير معالمها الجغرافية، الى كسر الدينامية السياسية من أساسها. اذ نشأ نوع من التماهي المتزايد بين ارض معينة، وولاء سياسي معين، وبالتالي بين كيان سياسي معين وبين أسرة معينة تحكمه. ولقد نتج عن ذلك، على الاقل، أمران في غاية الخطورة. الاول هو تركيز شبه حصري للسلطة السياسية في معناها الجغرافي الجديد في أيدي أسرة بعينها. والثاني هو الانعدام المتزايد لامكانية المعارضة من خلال النزوح من مكان يعتبر ظالما (عن حق او عن باطل) والالتجاء الى مكان آخر، ينتقل اليه الولاء السياسي، مع انتقال البشر أصحاب الولاء. وكان التهديد الدائم بالانفصال الجغرافي الفعلي رادعا للسلطات القائمة يحملها على اعتبار عواقب عدم اكتراثها لقوانين التعددية الاجتماعية ـ السياسية.

الدولة الحديثة

ونلحظ الكثير من هذه القواعد في منطقة الهلال الخصيب. ولكن القبلية، وانحصارها القسري داخل حدود جديدة، لم تكن هنا الدينامية الأساس. كانت السياسة في ايدي سكان المدن اساسا، وبعد زمن غير طويل، سيطرت على جهاز الدولة فئات ريفية او شبه ريفية تسلقت جهاز الدولة الحديث تدريجا ثم سيطرت عليه تماما. وفي الغالب كانت هذه الفئات منتظمة في عصبيات لها ألوان طائفية او أسرية، او جهوية، فاقعة. وكان الفارق الاساسي بين هاتين المجموعتين البشريتين في ما يخص مسالة الكيانات مهما للغاية، اذا مال سياسيو المدن وجماهيرها على السواء للنظر الى ما هو أبعد من الكيانات الحاضرة، حنينا لسلطنة ماتت او املا في دولة عربية موحدة. بينما كان تعلق أبناء الريف بالكيانات الجديدة، التي سمح قيامها بصعودهم الاجتماعي والسياسي، تعلقا واقعيا ومتينا منذ اللحظات الاولى. وبينما تاهت السياسات المدينية بين المحلي الضيق (الدمشقي او الطرابلسي او الموصلي) وبين الاحلام الوحدوية الواسعة (عربية او اسلامية، او على الاقل وحدوية بالمعنى الذي شاءه الامير عبدالله او الوصي عبد الاله)، كانت السياسات الجديدة المنبثقة من الريف كيانية بالمعنى الجديد الوسطي.

كان هذا المعنى وسطيا لأنه حدد الكيان الجديد كمركز للولاء يتجاوز المدينة (باعيانها ووجهائها الموروثين من مرحلة ما قبل انشاء الكيانات) ولا تتيه في الاوهام الوحدوية والتوسعية. ولأن هذا المعنى بدا وسطيا، ولأنه كان يتطابق مع ما حدده المستعمر حين سيطر على البلاد من حدود تقسمها، كان هذا المنحى السياسي واقعيا. من هنا، فقد لحظنا في المشرق العربي مسارا يشبه المسار الذي لحظه النقيب في الجزيرة اي تعديلا جذريا في معنى السياسة بسبب نشوء الكيانات بحدودها «الدولية» المعروفة. وان كان انتهاء المعارضة بالنزوح هو العنصر الكافي في منطقة الخليج، فالعنصر الطاغي هنا هو سيطرة الفئات السياسية (والعصبيات المختبئة وراءها) التي رأت المراهنة على استمرار الكيانات بدل اضاعة الجهود في محاولة يائسة لتغييرها. من هنا هذا الارتباط العضوي بين شكل الكيانات وبين هوية من استطاع السيطرة عليها بعد ان راهن، لجيل أو جيلين، على ضرورة التماهي معها.

---

* استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الاولى